

١٦٠
ش . ش

(شرح رسالة آداب البحث) . تأليف الشيرازي ،
مسعود بن الحسين - ٥٩٠٥ هـ . كتب سنة ١٠٨٤ هـ .

٤٢ ق ١٥ س ٢٠ ر ١٤٧ سم

نسخة حسنة ، خطها نستعليق مقروء ، الورقة
الأولى منفردة .

٧٥٧٥

معجم المؤلفين ٢٢٧: ١٢
الظاهرية (الفلسفة والمنطق) : ١٩٣

١ - المنطق ٢ - المؤلف ٣ - تاريخ النسخ
ج - شرح الرسالة الصمدية في آداب البحث .

Copyright © King Saud University

٥/١٥٩٩٦
١٤/٧/٧



جامعة الملك سعود

UNIVERSITY LIBRARIES

مكتبة شؤون المكتبات

King Saud University

Kingdom of Saudi Arabia

King Saud University

Riyadh, 11451 P.O. Box 2454

NO.

الرقم :



1957

٧٥٧٥

٧٥٧٥

٢٢٦

Copyright © King Saud University

King Saud

جامعة الملك سعود

مكتبة جامعة الملك سعود "قسم المخطوطات"

٧٥٧٥ و ١٥٩٩ هـ

٥٩٠٥ هـ

المؤلف: (شيخ) شيخ الإسلام ابن تيمية

الموضوع: السير، مذكرات

١٠٨٢ هـ

تاريخ النسخ:

اسم الناشر:

٢٤ هـ

عدد الأوراق:

ملاحظات:

1957

ط
كتاب التعليل في معرفة الانفعال
كتاب التعليل في معرفة الانفعال
كتاب التعليل في معرفة الانفعال

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين والصلوة والسلام

على رسوله محمد وآله اجمعين وبعد فقد

قال الامام المدقق سلطان المتأخرين جامع جميع

فضائل العلماء المتقدمين مؤلفا شاملا

الذين محمد السمرقندي تغرده الله بفرايزه واسكنه

باب جنانة الدنيا عينا من سن عليه لها فضل

النعمة الذي هو منحة العقل وذلك الفاضل هو الله

تعالى ولورده المصداق عبد الصلوة على النبي

والله عليهم التحية والسلام كما هو دأب سائر

المتصفين كان اول هذه رسالة في اداب البحث

وطرق المناظرة التي يحتاج اليها كل متقدم وفي التفضل

والتميز بالذات واحد ولا اعتبارا بشان فان شيئا

هذا الكتاب من كتب الفقه والعلوم الشرعية
والله اعلم بالصواب والحمد لله رب العالمين
والصلاة والسلام على سيدنا محمد وآله الطاهرين
الذين هم ائمة الهدى في سبيل الله والصلوة والسلام
على رسوله محمد وآله اجمعين وبعد فقد
قال الامام المدقق سلطان المتأخرين جامع جميع
فضائل العلماء المتقدمين مؤلفا شاملا
الذين محمد السمرقندي تغرده الله بفرايزه واسكنه
باب جنانة الدنيا عينا من سن عليه لها فضل
النعمة الذي هو منحة العقل وذلك الفاضل هو الله
تعالى ولورده المصداق عبد الصلوة على النبي
والله عليهم التحية والسلام كما هو دأب سائر
المتصفين كان اول هذه رسالة في اداب البحث
وطرق المناظرة التي يحتاج اليها كل متقدم وفي التفضل
والتميز بالذات واحد ولا اعتبارا بشان فان شيئا

كتاب التعليل في معرفة الانفعال

ط
كتاب التعليل في معرفة الانفعال
كتاب التعليل في معرفة الانفعال
كتاب التعليل في معرفة الانفعال

شيئا واحد هو ان شيئا الى الخصص مجموع

بسمه بالتبسيط الذي يحصل فيه نقل والقبول

الى الذي يحصل منه نقل فانظر فيه ليظهر

لك ما فيه تكون او تلك المراتب حافظه كذا في

البحث والمناظرة من الضمان وهو يكون طريقا

الى التفضل وفيه نقل ما يصل اليه ويقابلها اليه والى

هذه في الاصل يكون طريقا الى التفضل وعلى

وهذا ما يصل الى الطاهر والى ايضا تطلق على الدلالة

على ما يصل الى الطاهر وهو هذا ايضا على الاصل وهو

الدلالة على ما يصل الى الطاهر وهو هذا ايضا على الاصل وهو

والفهم والتفهم من الحفظ والتفهم من الحفظ

الى التفضل وان لم يتحقق ذلك بدون رعايتها والحفظ

عليها انبساطا على ان يحصل ينبغي ان لا يتفك وفوقه

على ان لا يتفك بعد ذلك وانما الرعايتها اصله وانما يلزم ان يكون

وجوه على ما هو عليه على الاستعمال والتحرر من وقوع

هذا الكتاب من كتب الفقه والعلوم الشرعية
والله اعلم بالصواب والحمد لله رب العالمين
والصلاة والسلام على سيدنا محمد وآله الطاهرين
الذين هم ائمة الهدى في سبيل الله والصلوة والسلام
على رسوله محمد وآله اجمعين وبعد فقد
قال الامام المدقق سلطان المتأخرين جامع جميع
فضائل العلماء المتقدمين مؤلفا شاملا
الذين محمد السمرقندي تغرده الله بفرايزه واسكنه
باب جنانة الدنيا عينا من سن عليه لها فضل
النعمة الذي هو منحة العقل وذلك الفاضل هو الله
تعالى ولورده المصداق عبد الصلوة على النبي
والله عليهم التحية والسلام كما هو دأب سائر
المتصفين كان اول هذه رسالة في اداب البحث
وطرق المناظرة التي يحتاج اليها كل متقدم وفي التفضل
والتميز بالذات واحد ولا اعتبارا بشان فان شيئا

هذا الكتاب من كتب الفقه والعلوم الشرعية
والله اعلم بالصواب والحمد لله رب العالمين
والصلاة والسلام على سيدنا محمد وآله الطاهرين
الذين هم ائمة الهدى في سبيل الله والصلوة والسلام
على رسوله محمد وآله اجمعين وبعد فقد
قال الامام المدقق سلطان المتأخرين جامع جميع
فضائل العلماء المتقدمين مؤلفا شاملا
الذين محمد السمرقندي تغرده الله بفرايزه واسكنه
باب جنانة الدنيا عينا من سن عليه لها فضل
النعمة الذي هو منحة العقل وذلك الفاضل هو الله
تعالى ولورده المصداق عبد الصلوة على النبي
والله عليهم التحية والسلام كما هو دأب سائر
المتصفين كان اول هذه رسالة في اداب البحث
وطرق المناظرة التي يحتاج اليها كل متقدم وفي التفضل
والتميز بالذات واحد ولا اعتبارا بشان فان شيئا

الغلط في المناظر والاشياء وقد يقال وانما جعلت في الاصل حافظة

وان كانت عايتها حافظة لانها بما عايتها وانما يكون بطريق

اطمأنن على التعلق وهي تلك الاصل وكانت دالة

تداولت في اليد بعينها من بين المحققين للكتاب كانت

منظومة في سلك النظر هو الجمع والسلك هو الخط

وكمية في عقد وهي القلادة اردت نظم مشهورها

وجمع ثمرها التفرقة والما تفرق الموك تحفة اي هدية

لاخ التفرقة في ذلك الصدور والاعيان تفرق الاسانلة

والاقرن في جملة والدين عبد الرحمن ادم الله برهانه

فان اي طلب في اللغة لا يفهم الاصلح فله يتوجه ما قيل

من ان الاصلح لا يشاء بهذا المقام لانه مختص بمقام المساواة

بين طرفي الكلام الهام الصلة ويرى بانها بقاها في هذا

لها ما بقاها في القلب بطريق الفرض من الحكيم انما

هذا خالصة من الحظية من انما بقاها في هذا

لا يشاء في ترفعه وفي كون الرسالة مربة على

في التبيين

في التبيين

في التبيين

في التبيين

في التبيين

في التبيين

في التبيين

في التبيين

في التبيين

في التبيين

في التبيين

في التبيين

في التبيين

في التبيين

في التبيين

في التبيين

في التبيين

في التبيين

في التبيين

في التبيين

في التبيين

في التبيين

في التبيين

في التبيين

في التبيين

في التبيين

في التبيين

في التبيين

في التبيين

في التبيين

في التبيين

في التبيين

في التبيين

في التبيين

في التبيين

في التبيين

في التبيين

في التبيين

في التبيين

في التبيين

في التبيين

في التبيين

في التبيين

في التبيين

في التبيين

الحكم بين النسبة بين ما شئت المحكوم به الحكم عليه وبقوته
عنده او منافاته اياه وقوله اظهرها للصواب احتراز
عما لا يكون الفرض من اظهرها للصواب لانه لا يستبعد ذلك
مناظرة اصطلاح ولا يخفى ان كون اظهرها للصواب
غرض من النظر المذكور لا يوجب وجوب حصوله
عقيد ذلك النظر ولا ينافي ايضا كون شئ اخر هو
معه وبيان هذا عليه من تحقيق قيود هذا
التعريف ين دفع عنه عدة سوا الاداة او ددها
على احدها انه قد يكون الفرض من جانب الخصومة
يظهر ما تليظ الخصم صاحبه والزام فقط انه يصدر
على هذا التعريف قد يكون جاسعا وتاثيرها انه قد
يظهر ان المناظرة غير مصيبة في ان السائل اذا
على حجر المني لم يصدر على التعريف المذكور لان النظر
من الجانبين هو لفكر منهما وليس هناك فكر من جانب
السائل لان حجر المني لا يصدر عليه ترتيب امر
معلوم من غير ان يدعى الى استعماله ما لا يعلم وذلك

وذلك هما الفكر والامر ولا يعبر بها انما اذا كان المراد من
الجانبين جانب العقل والسائل قد دلالة للفظ عليه
وان اعم منه كما يعبر عنهم من اللفظ ينتقل التعريف
بالفكر الواقع بين المتعلم فاحد جانبيه الحكم وبالفكر عن
الصادر عن الشك من المتناقضين او التناقضين من
غير تكلم وتلفظ واذا عرفت المسئلة كلها فتأمل في
تحقيق القيمة على ما ذكرنا ختم يظهر لك دفع ما فيها به
كثرة واعلم ان هذا التعريف شتم على العقل الادب
كما هو في النظر اشار الى العلة الصورية في
الجانبين الى القلة الفاعلية وفي بقا النظر يدور
على المناظرة في هذا المقام وهو العقل والنسبة
الى العلة المادية واظهرها للصواب الى العلة الفاعلية
فصل ما ذكرناه يكون كلها مذكورة بالمطابقة وعلى
ما نقلناه يكون واحدة منها مذكورة بالاتزام وعلى
ما سألها بالمطابقة فافهم فان في ان العقل ينسب
للعقل في يصدر عنه في ايضا لا بد ان يكون مادة

الشئ داخل فيه والنسبة كذلك بالنسبة الى الماهية
 ههنا وايضا يجب ان يكون صورة الشئ مقدسة
 على الذات والموجود فلا يصح ان يحل في الحقيقة
 قلنا ان يعرف الشئ بالعلل يعني ان يعرف بالعلل
 المربع انفسها بالماهية يحصل بالاعتبار الى العلة
 كلها وبعضها معان محقق عليها كما يقال لا شيء
 الخ في مصنع للخارج وصورة بالصورة
 فنفس تلك الماهية بما عان اطله في اسلم بصورة
 والمادة على النظر والشيء في الحقيقة بل على
 الحقيقة والشيء في رفع السلاسل الاخير ان ايضا
 قد يتجلى في السلاسل الاولى جهين اخير احدهما ان
 المرفع في العلة الاربعة لا يمكن ان يكون فيكون
 الحاصل من المجموع لا وان لم يكن كل واحدة منها
 على ذلك وثانيهما ان يكون المرفع في المجموع لا انما
 فيصير الماهية الحقيقة المرفعة في الحقيقة اما في

في الكل فهو المجموع والبيت ولاهما منظور فيه
 اما الاولى فلان العلة ان اخذت باعتبار المجموع
 يكون عدة تامة وان اخذت باعتبار كل واحدة منها
 يكون عدة ناقصة وكل من العلة التامة والناقصة
 تكون مغايرة للعلل بحال الذات لا يمكن ان يكون اصله فان
 قلت اذا اخذت المادة والصورة من حيث الاجتماع
 يكون عين المعلول فيكون حبل المجموع الحاصل منها اذا
 لحظ بالتفصيل من غير المعلول و مرادنا ذلك قلت
 العلم فيما اخذت العلة الاربعة في التمر في الاشياء
 ان احتمالاتها مخرم في الوجهين الذين ذكرناهما
 واما الاحتمال الذي ذكرته في اربع متعاضد فيقترن
 واما الثالثة فانه في المظالم المشهور فيما بين المحققين
 من ان المرفع يجب ان يكون شيا بالمرفع في الصميم
 والخصص كما ينبغي له المتأخرين او يكون متصادم
 في الجملة كما ذهب اليه المتقدمون المحققون في المثالين

المذكورين ظاهرهما انه لا ينبغي شي منهما لما لم يزل
 ههنا فاختاروا لا يوجب من الوجوه وانظره الدليل
يو الذي يلزم من العلم بالعلم بشي خذوه المدد
 واعلم ان لفظ العلم قد يطلق في المشهور على عدة معان
 احدها مطلق الادراك الذي يتم التصور والتقدير
 اما مطلقا او مقيدا بكونه يقينيا وثانيها مطلق
 التصديق الذي يتناول اليقين وهو عبارة عن
 الاعتقاد الجازم الثابت المطابق للواقع ولا يحسن
 ان يحمله على المعنى الاول لان بشي بان يصدر
 التعريف عن المعارف ايضا فيجب ان يحمله اما على المعنى
 الثاني يكون تعريفه لمطلق الدليل الذي يتناول
 القطعي وغيره واما على المعنى الثالث فيكون تعريفه للدليل
 القطعي الذي يقال له البرهان ايضا وهذا انب
 واليق بهذا المقام لان استعمال اللفظ في مقابلة العلم
 بغيره هو تعريفه لما قد يعرفه الدليل مما ليس

له بؤيده جدا وينبغي ان يعرف ايضا ان المراد من المذموم
 المذكور ههنا ما يرد على وجه النظر والاعتقاد
 يحصله المطامع بل من وجهه لاجل ما يدعي ثم منها اليه
 اما مطلقا هذا هذا التعريف ههنا وفيه ثم هذا التعريف
 اعتمادا على شدة ان الدليل طريق من طرق النظر
 فليلا سقط الاعتراض عليه انه غير مانع لا خذ
 المازمان البينة اللافظ بالنسبة اليها لان علومها
 مستندة لعلوم لوازمها وانما لا يرد لا يثبت بالنسبة
 قائله والمراد من تولد بشي آخر ما يكون وراء ذلك
 المذموم اى لا يكون عينه ولا جزؤه فعلم هذا يلزم ان لا
 يصدر هذا التعريف عن العلم الذي استدل به بشي على
 شي اخر ثم مع انه بالنسبة دليل به استباه القهر الا ان
 يحمله هذا التعريف على اصطلاح المعقولين فان ذلك
 عندهم عبارة عن مجموع الاقوال التي يقربها وتصديقا
 المقصود قوله آخر وراء ذلك الجموع فيخرج عن التعريف

1957

من حيث الظاهر في مقدمة الدليل بالنسبة الى
 منهاج خلق الاصوليين فانهم يقولون الدليل على وجود
 الصانع والعلوم والمخلوقات وهو الصانع تعالى وتقدس
 فيكون عندهم عبارة عما يستدل به بوقوع او شئ من
 حالاته على وقوع غيره وعلى شئ من اوصافه على ما هو
 في موضعهم والحق بالاجابة من ذلك القبيح فانهم لا
 يقال قد يكون المدلول عديا فكيف يطلعت الشئ عليه من
 يشئ لان قوله المراد بالشئ ههنا ما ليس هو من
 صفاته الفوق العلية بل هو ثابت اغني ما يكون ان يقع في
 ولا تترك ان هذا كما يصدق على الموجود كما يصدق ايضا على
 المعدوم وما ونقول ان المعدوم كشيئ في الذهن او في
 العلم كما صرح المصنف في شرح المقدمة البرهانية وانه
 يقع تعالى اذا راينا ان يقول لكون فيكون واعلم
 انه في هذا المقام نظير او هو ان اللزوم بين الشئين
 بمقتضى ضرورة حقيقة احدهما عند تحقق الآخر فاعلم

هذا يلزم بغير ان لا ينطق بتحقيق العلم بالمدلول عن
 حقيقة العلم بالدليل اصله في يلزم ان لا يصدق التعريف
 الا على ما هو بين الانتاج من الدلائل ان حمله على اصطلاح
 المنطق اما على اصطلاح الاصطلاح فلا يصدق على دليله
 اصله وهو ظاهر ان يصدق على ما بالدليل عندهم
 عبارة عن اشكال كالاية البينة الانتاج بحسب
 اصطلاح الميزان فتأمل وقوله في المدلول لا يظهر انه
 لا يعدم اجزا التعريف للمادة في اللغة هي المادة
 وفي الاصطلاح عبارة عن الحجة التي يلزم من العلم
 الظن بوجود المدلول والظان المراد بالعلم اليقيني
 كما ذكرنا والظن هو التصديق العارض عن الجزم
 وهذا لا يصدق على غيره من الادلة كما اصله وقيل
 ان هذا التعريف ينسحق لان لا يصدق على المادة التي
 يلزم من اليقين بها الظن بعدم شئ آخر واجيب
 بان المراد بالوجود دائم ان يكون ذهني او حسي

وح لا ينقضي التمرين بما ذكرتم لتحقق الوجود الذهني
 فان قلت لا يجوز ان يكون المعلوم وجود في الذهن والابتنم
 ان يكون له وجود في الخارج لانه اذا كان الشئ موجودا
 في الذهن كان متصفا بوجوه مطلقا واذا انصف وجوده
 مطلقا والابتنم اجتماع التقيضين واذا سلب عنه عدم خا
 رجوا ايضا لانه نفي العالم بسلام نفي الخلف فثبت له الوجود
 الخارج والابتنم ارتفاع التقيضين وهو في نفسه ان اردتم
 بالعدم المطلق في الوجود المطلق بغير ان لا يتصف الشئ
 بالوجود اصلا كما هو الظاهر بل من سلب هذا الرفع سلب
 الخارج لانه يلزم فيه صدق الوجود الذهني فقط وان
 اردتم رفعه في الجملة للوجود فله ان ينقضي الوجود
 في الجملة لانه يجوز ان يصدق على شئ واحد باعتبارين
 نعم ان في هذا الجواب نظر من وجاخر وهو ان يلزم من
 العلم بالدليل في صورة التقيض انما هو العلم بقدوم
 شئ اخر لا العلم بوجوده في الذهن ولا بوجوده عدا

عدمه فيه خفي فبعد تيمم في رفع النقض الاقرب في الخطا
 ان يقال المراد بالوجود ههنا كون الشئ في الاعيان
 او في الازهان به وقوعه وثبوت مطابقة ما في
 الامر وهو يتناول جميع اقسام المدلولات سواء كانت وجودية
 او عدمية لان الواقع كما يجري في الوجوديات تجري في العدا
 ايضا لانه اذا ثبت وقوع عدم فله في وقت كذا في سنة
 لا يشك الخطا اصلا نعم بقوله ههنا بشره ويؤلفظ
 الوجود مشهور حقيقة في كون الشئ في العيان او
 في الذهن واتما طلبة قرع المفرد المذكور واستعماله
 فيه ما لم يبق الحقيقة او بطريق المجاز فبعد التقدير
 في الجرح عنه في التمرينات الا عند ظهور القرينة
 المعينة للمراد واعلم ان هذا التمرين لا يستقيم على اصطلاح
 اهل الحقيقة لانه العلم بالدليل عند علمنا بقدوم
 العلم بالمدلول لا غير واتما على اصطلاح المصنف فله
 وان شئت ان يصدق على بعض ما يصدق على الدليل

الظن كنه لا يصدق على جميعه لان منه ما يكون ظنه سببا للظن
 بالمدلوله فليتأمل وما يتوقف عليه وجود الشيء في الخارج
 ان كان داخل فليس يسمى كنه كالبقاء والقرينة والركوع والسجود
 والعقده الاخيره بالشيء الصلوة وان كان كنه اجاعته
 فان كان متوقفا على وجوده عني كالمصباح بالسيب والالاء
 وان لم يكن المتوقف على الشيء في الخارج هو متوقفا على وجود
 ذلك الشيء فشرطا فيسمى شرطا كالمصباح بالسيب
 فان قلنا ان يجب ان يكون العلة الغائية شرطا لكونه
 متوقفا على وجود المعلوم فليس كذلك فليس متوقفا على وجودها
 وشروطها والقصد حطوطا فهو وان كان متوقفا على الشرط
 عند الحكم لكنه لا بعد ان يكون متوقفا على الشرط
 وهم الصيغ وانما قلنا ان يتأخر الشرط عند فهم فانهم
 يقولون ان كل ما يتوقف عليه وجود الشيء فيسمى علة
 وسمى اياها اقسام اثنان فالاول العلة اما ان يكون
 داخل في المعلوم وخارج عنه لا يتأخر عنه شيئا فان

لا يتوقف عليه وجود ذلك المعلوم

فانه الاول فهو العلة الصورية والافيه العلة الحادية
 وان كان الثاني فهو اما ان يكون متوقفا على وجود المعلوم
 او لا متوقفا على وجوده في اوله ولا ذلك فان كان الاول
 فهو العلة الغائية وان كان الثاني فهو الغائية وان كان
 الثالث فهو اما وجوده في عدمية فالاول هو الشرابط
 والآلات والثانية هو ارتفاع المانع وربما جعله ههنا من
 تمت الغاية فلهذا حصر العلة الناقصة في الاربعة و
 العلة التامة لوجود الشيء في الخارج لا ما يطلق عليه اسم العلة
 التامة مطلقا في جملة ما يتوقف عليه وجود الشيء وانما
 قلنا ان يرد ههنا تيمنا مطلقا ما يطلق عليه اسم العلة
 التامة لظهور ان لا يصدق على عدم ما يتوقف عليه
 وجود الشيء فثبت ان يصدق جملة ويقيد المتوقف
 في اول القسم بالوجود مما يقضيه ايضا وقيل لو قيل
 بقوله من العلة القريبة لكان اول بناء على ان المتأخر
 والمتوقف عليه غير العلة القريبة لا الجسمية والحركة

1957

ان العلم بالعلم التامة حقيقة عندهم في جميع ما يتوقف عليه
الشيء مطلقا فيندرج فيه العلم القريب والبعيد وعدم
كونه متوقفا لا يضر كونه علم تامة لانه العلم التامة
بهذا المعنى لا يوجد الا في العلم في العلم لا يقتضي التقدم
عليه ايضا ولما العلم القريب فاقصه في الحقيقة
لكلهم جعلها في حكم العلم التامة بناء على انها متوقفة
مستلزمة للعلم وقديما علم تامة ايضا نظر الى
الظاهر في الاحتياج الى التقييد المذكور فيجب تركه ولما
تقييد هذا التوقف فخصه بالعلم ناقصا الى ان يكون في حكم
العلم التامة ولما انتفاضا التاثير عن العلم البعيد
فلا يفصح في الحق فيكون العلم التام ليس لوازمه ان يكون
علم من اجزاء متوقفة في العلم حتى يلزم من انتفاء
الفاد في التفرقة في تدبر واعلم ان قولنا العلم التامة علم
ليس قف عليه وجود الشيء في العلم لا يكون ولا شيء يتوقف
على العلم لان اوله انه يتوجب العلم بالعلم التامة

التامة بالعلمية ما قيل والتعليق هو في اللغة مصدر
علمنا وسقاه سقيا بعد سقى وفي اصطلاح هذه المذاهب
عبارة عن معرفة خروجه بين علم الشئ والظاهر يقال
المراد بالعلم ههنا ما يكون على واسطة وحصله بالاعتقاد
بما هو مطلوب من العلم حقيقة الشئ وما يتوقف عليه سبب
الخارج كما يقال في فهمه قد يعلم ان العلم لا بد له
على شئ ما هو مطلوب منه وقد يكون تلك الواسطة في ذلك
على الحقيقة الشبهة العارضة ايضا كما في البرهان الذي
يفيد اليقينة في الذهن والخارج كقولنا هذا متحقق تقف
الاختلاف طويلا متحقق الاختلاف فهو محتمل فهذا محتمل
وقد لا يكون كذلك بل يكون علم بالعلم والتصديق
فقط كما في البرهان الذي يفيد اليقينة في الواقع
دون اشتراط كقولنا هذا محتمل ولا محتمل فهو
متحقق الاختلاف طويلا ان هذا متحقق الاختلاف طويلا
والله في شئ الزعم والتدبر والاعتقاد هو المحجب
اصطلاحهم بمعنى واحد وهو كون الحكم مقتضيا للآخر

اقتضا ضروريا لا اتفاقا كما في قولنا كما ان الفاعل انسانا
 كما في اول حكم الاول في المقصود اللزوم والحكم الثاني المقتضى هو
 والمقتضى في الملاحظة بين الاحكام اما لا اذا يقع بين المفردات
 من اللزوم المقتضى عند هذه الاصطلاحات واما لا ان لا ينفك
 التلزم من بعض التلزم وبين الاحكام فكانا معا تفرضا لبعض
 تحت الفوائد من اول الامر واحدا بالاعمال بالمتابعة على القفا
 ونقول عن الامام الذي قد ستره الغيرة في اللزوم وهو
 تلزم من شيئا كما في اللزوم اما معنويا في الخارج او وجوديا
 ولا يشترط فيهما الاوجه في نفسه فربما بين الملاحظة العدمية
 وعدم الملاحظة لانه لم يكن كذلك فيقع التلزم بين العدميات
 وهو كالاتي ان من طرأ على وجهه واما الى الثاني فانه كما
 الملاحظة بين الشيئين موجودة كما في عبارة اما البنية للحكم
 فمقتضى بديهة وهذا التلزم لا بد من يكون مغايرة
 للطرأ في وجهه اما ان يلزم ان الملاحظة لا تعدى العلم بالافان
 سواء الاولى فيقول الحكم ان تلك الملاحظة انانية وبنية الشيئين

بين الملاحظة الموجودة في الخارج وان كان الثاني يمكن ان يعلم عند
 الملاحظة من حيث يكون الاجزاء لا تفككها من حيث هي بل من حيث
 اللزوم على فرض تحققه ويبدو ان يتجلى عن هذا التشكيك
 بكونه المناقضة والتعقير والمعارضة ولما المناقضة في ان
 تفكك الام ان التلزم من طرأ على وجهه الخارجية بل يوجد في
 غيرها ايضا كما بينت في الشرط والشرط وبين عدى العلة
 ومقتضى فان قلت نحن نقول من الدرس لو لم يكن الملاحظة
 موجودة في الخارج فبذلك اما ان يكون بين المتلزم وبين المتلزم
 الاتفكاك ام لا فان كان الاول كما في اللزوم متحققا فيه عند تعديب
 استغناء فيه وان لم يكن لا يكون اللزوم لا في اول اللزوم بل في
 لانه في حجب يكون بينهما جواز الاتفكاك وهو في حجب كونه
 ففوقه لا الاختصاص الاتفكاك بين الشيئين في الخارج اعتبارا
 احدهما ان يكون موجودا وانما ان يكون مظهرا في الخارج
 بمقتضى ان يكون احد الطرفين بحيث يمتنع في الخارج انفكاك عن
 الآخر اما ان كان الاعتبار الاول اخرناه الشيء الثاني

فقلنا يلزم ان لا يكون اللازم لازما ولا المذموم ملزوما قلنا
 لا يلزم قولنا يلزم ان يكون احدهما جائزا لانفكاك عن الآخر
 قلنا لا يلزم ذلك وانما يكون كذلك ان لم يكن بينهما استثناء الانفكاك
 بالاعتبار لا شأوهما فهو متناهي لا يلزم من استثناء المبدأ المحمول في
 الخارج استثناء المحمول في الداخل وان العدم كالمعروف في الخارج
 سواء الاعتراف بمحمول على موضوعه محمولا جليا وانما الاعتبار
 الثاني اختيار الشك لا اول قول يلزم ان يكون اللزوم موجودا
 في الخارج على تقدير استثناءه في قلنا لا يلزم وانما يلزم ذلك ان
 المحل الخارج في شأنا لا استثناء سببا في منع كائنه وانما انقصر
 فموجبه ان يقال ان هذا الذي هو كجيب مقدماته غير صحيحة
 لنفك الحكم المطلق عنه والملازمة البديهة البينة والمبينة
 بالبراهين القطعية اليقينية وانما المعادضة فتوجبها
 ان يقال ان ذلكم وان دل على مدعاهم ولكن عندنا ما منعه
 وانما لم يجز ذلك من حيث ان كائنه من الابرار جائز الانفكاك
 عن صاحبه فله جواز الانفكاك ايضا من جملة المقامات

فله ان يكون ذلك جائزا لانفكاك عن موضوعه وهو ظرف
 ولا شك ان ذلك محال لان انفكاك جواز الانفكاك عن الشيء
 يستلزم استثناء الانفكاك المفروض لا يجوز ان يكون هو ايضا
 ويشترط ان جواز المحال في وبعبارة اخرى على ما ان يكون
 جواز الانفكاك متمم لانفكاك عن موضوعه ولا فانها الاولى
 فتقع التناقض ههنا استثناء وهو ينفي مطابقة الاولى
 وهو المطلوب انما لا يمكن التمسك بغيره لان يلزم التمسك
 في غير الملزم ايضا ان يجب استثناء مطلبكم وهو مطلوبنا
 الدوام هو ترتيب الشيء على الشيء الذي له صلاح العلمية
 ان يكون الشيء بحيث يحصل عند حصوله شيئا اخر في الشيء
 الاول بذلك الشيء انما يحصل عند مرتبة بعد اخرى
 وذلك الترتيب ان يكون وجودا لا عددا كترتيب الملك على العبد
 فان وجوده مرتبة على وجوده وانما عند عدم العبد فلا يجب
 الملك معه وما جاز حقيقة شيئا اخر ليس وغيره ويكون
 عددا وجودا وانما بالشيء بالشيء لا جواز الصلوة فان

عدم ترتيب عدمها او ما عند وجودها فيكون لا يجوز
 بالشيء شرط آخر كما سبق في القبله وغيره او كما يكون
 وجودها وعدمها كترتيب وجود الزنا الصادر عن المحصن
 والشرع الاول للترتيب هو الدائر والشرع الثاني للترتيب عليه
 هو الدائر وقبله بين التلازم والدوران عمداً وفحشاً
 من وجوبها على اجتماعها في صورة يكون الدائر والملازم
 قضيتين متلازمتين يصلح ان يكون احدهما علة للآخر
 وصرف الدوران بدون التلازم في صورة يكون الدائر
 والملازم فيها مفردين وصلاً للملازم بدونه فاستلزام
 وجود الملاك المساوي وجود علة وهذا البيان يفيد النسبة
 بين الدوران والملازمة الحكيم التي عرفها الصوفيا سلف
 وان اردت بياناً بين الدوران ومطلقة الشرع فاعتبر
 صورة يكون فيها تباين الدائر على الملازم اكثر باطلية
 ضرورية كما لا يخفى بالنسبة الى شرط التقديم وان
 ايضا في هذه الملازمة التي يندفع فيها الحكيم والجوئية

والجوئية فلا يتصور فيها ان يفتقر الدوران عنصراً لان
 بين كل امرين في القيصيين ملازمة جوئية البتة و
 المناقضة هي من مقدمة الدليل اي بعض المقدمات او كلها
 على سبيل التفصيل والتعيين كما اننا قال المصلحة الذكوة وجبة
 في حال الشك لان تناوله النص وهو قوله النبي صلى الله عليه وسلم
 ان كل ما لم يمتنعوا في النص فهو جائز الا ارادة وهو ما لم
 تناوله النص فهو جائز الا ارادة فهو مخرج من حكم النزاه
 مراد في هذه السانحة لان حكم النزاه متناول النص وان
 سئل ان كان لا يمتنع ان كل ما لم يمتنعوا في النص فهو جائز الا ارادة
 وان سئل ان ذلك فانه ان كل ما لم يمتنعوا في النص فهو جائز الا ارادة
 واعلم ان كل ما لم يمتنعوا في النص فهو جائز الا ارادة
 الدليل سواء كان من جهة المادة او من جهة الصيغة
 وانما قال من مقدمة الدليل ولم يقل من الدليل لان من الدليل
 انما ان يقارن بشاهد يدل على المنع او لا فان كان الاول
 فهو مقتضى اجماع المناقضة وان كان الثاني فهو مقتضى غير

مستغنى اصلها من حيث وجوبها سقط ما قبله لوقال المص
 هو منع منع مقدم الدليل او الدليل بوجاهة او غيرهما
 منع الدليل نفسه والمعارضة هي اقامة الدليل على خلاف
 ما قام الدليل عليه الخصم والمراد بوجوبه في عدمه في خصم هذا
 ما في الفروقات لا مفايدة على اوجه كما مطلقا منها لما
 انما قال المصطلح الزكوة واجبة في حال الشك لا في حال
 النص فيقول السائل دليلكم وان دعيما ادعيتم ولكن
 عندنا ما ينفي ذلك فمطلبكم ايضا مما يتناوله النص
 وهو قوله لا يرد الله صلى الله عليه وسلم لا زكوة في الحلي
 قال المصنف في شرح القسط وشرح المقدمة البرهانية ان
 دليل المعارضة ان كان عين الدليل المصطلح الاول كما في
 المفالحة العامة فيجب وان كان غيره فان كان صورة
 كصورته في معارضة بالهنة والافادضة بالغير والنقض
 يتخلف الحكم المدعي عن الدليل الدال عليه في بعض من
 الصور على ما في تصحيحها وهذه اقسام الموانع

ان النقص صفة الناقض والتخلف صفة الحكم فويج
 تقر بما جدها بالحق فالاقرب ان يقال هو منع الدليل
 هو بيان تخلف الحكم عنه والثالث ان المصطلح اذا قام على سطر
 دليل يمكن ابراده على نقيضه ايضا فهاك يمكن ابراده
 من المعارضة والنقض فان قاله السائل ان دليلكم بهذا
 مما لا يستدل به لتخلف الحكم عنه يكون نقضا على طريق
 البراهين وان قال دليلكم بهذا وان دعيما ادعيتم
 لكن عندنا ما ينفيه وهو هذا الدليل المذكور
 بعينه يكون معارضة على غير القلب والثالث ان
 الحقيقة هو ان لا يختص النقص بالتخلف المذكور بل هو
 عبارة عن منع الدليل بان يقال ان هذا الدليل غير صحيح
 لانه لا يستدل به بما تناقض الحكم المذكور عنه
 او لا يلائمه فاما اخرها اي وجوبه من الخصم صيغتان
 والرابع ان النقص بالاجسطوح قد يطلق على انفسه
 آخرين الاول نقض الحكم فان مرادنا وعلى والثاني
 المناقضة التي ذكرناه ولتت هذا في تفصيل

اللايفيا لعلم اصلا لان حاصله قولنا ان كلامكم

سرکار عالی کے لئے

ويعتبر النية بان المراد هو قصد القدر وبم فالشرط
بان يقول هو عبارة عن الخاف الموقوف على الغير الموقوف
في وجود ما يتوقف عليه فيكون شرطه على المنع والمطالبة
في تلك الاقوال والمذاهب التي نقلها عن القوم وتررها
لان ذلك التقدير بطريق الحكاية فلا يتعلق بالموافقة
لخلقها انما اصله لانها محكية مستقولة عن الغير كما
اذا قال المعلل قال ابو حنيفة النية ليست شرطية في
في الوضوء فلا يصح لسائل ان يقول لاني ان النية ليست
بشرطية وبقيت المستدلة انما اذا قال اطلب منك
تصحيح هذا النقل او صحى نقلك هذا او قال لاني ان ابا
حنيفة قال كذا فلا فاديد به بحيلك المطالبة
عند عدم ثبوت النقل عنده لانه انما قد يرضى
غير المنازع في مقام المنازع فيستعمل في اثناء بحثه
مقدم ما يقدمه ما سلمه عند ذلك الغير على انها
غير شرعية عند المنازع ويدعم الحجة كما اذا قال العالم

العالم ما حدث خلاف المكايين فيجعل المكايين مانعا
ثم يستعمل في اثناء البحث انما الجواب في الاختيار
على انه من هذا المانع وينتج حدوث العالم بناء على ذلك
فظهر من هذا التحقيق الذي ذكرناه انه قد يتوجب
في النية والمطالبة على التفريد والنقل في وان لم يتجه
على الاحكام المنقولة مادام الناقلة ناقلة وانما يقال
المنع طلب الدليل على الدعي وبما يتقدم عليه في
نظرنا انما اذا انتفى باقامة الدليل على ما ادعاه
او لا يتوجه المنع على المعلل اصله الموقوف على اقامته
الدليل بان يقول منه لا يجزئك ذلك في علم الدعي
لان لو وجبت عليه لوجبت على الفقير ايضا وانما
بطب الاجماع فالمقدم مثله انما بيان الشرطية فلا بد
بما تحقق الوجوب على المدعيون لم يتحقق شموله
العدم وكما لم يتحقق شموله لعدم يتحقق شموله الوجوب
بيته انه لم يتحقق الوجوب على المدعيون لم يتحقق

شبهة الوجوب على المدعيون لتحقيق الوجوب على الفقير
هو الخطأ في هذه المقدمة كلها ظاهرة الأكبر قياس
الاول في بيان ان يقولوا ان ثبتت شبهة الوجوب على تقدير
عدم شمول العدم لثبت عدم شبهة الوجوب على ذلك التقد
ولذلك دفعه النقيضان وهو في فاذا لم يتحقق شمول
العدم لم يتحقق شبهة الوجوب وهو ينقلب في النقيض
التي قلنا اذا تحقق شمول الوجوب لتحقيق شبهة العدم وهو
في فينظر في هذا البيان فان غلط هذه المفالطة هناك
نقط وانما قرر المحلل هذا الدليل شبهة فالتسا
ينفع ويشتر من الدليل والادلة ولا يمنع في اصله
فان لم يمنع فظلاله لا يجت ولا مائة هذا وان
منع فاما ان يمنع قبل تمام دليله لم يرد بهذا الكلام
انه لا بد للسائل في هذا القسم المناقضة ان يمنع مقد
الدليل قبل تقرير جميع مقدماته بل قال بعضهم
الاشارة ينظر في السائل غير يقرر المعطى مجموع

جميع مقدمات دليله ثم شرع في عرضها بغير فرض فكانت
اشارة الى هذا بان قال وهو انما قال يكون على مقدمة معينة
من مقدمات دليله ولم يرد على هذا بل قصر عليه بل يقتصر
فيه ما زاد على ان يبين مقدمة من المقدمات بالمنع و
بوايده بان قال بعد فان منع من مقدمات دليله ولم
يقول قبل تمام الدليل كما قال في القسم الثاني وان منع
بعد تمام الدليل هذا او منع بعد تمام دليله لم يبين
مقدمة من تلك المقدمات بالمنع فان منع مقدمة من
مقدمات دليله فاما ان يقتصر بحج بالمنع بان يقول في
الدليل المذكور شبهة لان انكاس القضية المذكورة
الى ما ذكره او يقتصر بحج شبهة فانه يقتصر فاما ان
يقول ويذكر المستند او يقتصر المستند كما يقوله لان
هذا لا يجوز ان يكون كذا او يقوله لان لزوم ذلك
واذا لم يرد هذا ان لقمان كذا كما يقوله في الدليل
المذكور لان انكاس ذلك اذا لم يتحقق شبهة العدم

لجلاله ان يثبت تلك المقدمة او لا ثم يتم حرد الدليل
 لانه يكون معارضا لدليل الثبوت تلك المقدمة
 التي منقضا لثبوتها ولا يلزم في جوازها عارضا عن الاشياء
 والاشياء كما اشار اليه بقوله نعم قد يتوجه ذلك بعد
 اقامة المعلول الدليل على تلك المقدمة كما سيأتي ذكره
 مفصلا وان من بعد تمام الدليل فذلك المتبوع بالكون
 على وجه التوجيه فاصل على قسمين والاول هو في الحقيقة
 على ان يقاسمها كما ينبغي واذا من بعد تمام الدليل فاما ان
 لا يسلح الدليل بعد تمام بناء على خلف الحكم عنه في شئ من
 الصور يسلح الدليل بان لا يتم ضلله لا ان يصدق به في
 شئ من الصور والاولى تصديق لا انه الذي هو المدلول
 ينعى المدلول المطا واستدل بانيته في شئ من المدلول
 الاول اذ من الدليل بناء على خلف الحكم المذكور هو
 النقض الاجمالي والثاني من المدلول من الاستدلال بانيته
 المدلول هو المعادضة والحقا يقال اما ان لا يسلح الدليل

٩
 وينص بعد التمام من كاشا يريده على ان لا يستحق
 ان يستدل به اعم من ان يكون له الدليل الشاهد هو الخلف
 المذكور او غير ويسلم الدليل وينسب المدلول والاول
 هو النقض الاجمالي والثاني هو المعادضة وعلى وجه التقدير
 يكون كل من من الدليل ومنه مدلوله على قاطبة الشئ
 اما اذا من به شاهد يريده عليه ومنه المدلول به اقامة
 الدليل على ما يناقضه فيكون كل من كاشا بغيره غير مستحق
 عند دليل التوجيه فعلم ان النقض اما تفصيل وهو
 المناقضة المذكورة واجمالي وتوجيهه اذ توجيهه
 النقض ان يقال ما ذكرتم من الدليل غير صحيح بخلاف الحكم
 المذكور في تلك الصورة واما المعادضة فمطابقها
 ما ذكرتم من الدليل وان دل على شئ من المدلول لكن
 عندنا ما يناقضه واما قال وان دل على شئ من المدلول
 عنده واذا من المعادضة في الدليل الدال على خلاف
 مطلبه الاول بصير ذلك العمل الاول هو هذا

كالتسليم منه وبالمعنى يصير ان هذه هي المصلحة
 منه والمعارضة والنقض الاجمالي هما بيان ومقدما
 ايضا وبيان ذلك اننا اذا استدلنا بالمصلحة على مقدمة الدليل
 فلما سلم ان يقول هذا الدليل بحجية مائة غيره بناء
 على خلف الحكمة عن تلك الصورة او يقول هذا
 الدليل وان دله على ثبوت تلك المقدمة لكن عندنا
 ما يفيها ويثبت ما يناقضها وذلك المذكور من
 المعارضة والنقض الابتناء في مقدما الدليل
 بالنسبة لتلك الاستدلال المعلة عليها يكون
 معارضة ونقض اجماليا ويكون المعارضة
 بالقياس الى مجموع الدليل مناقضة على سبيل
 وانما كونها مناقضة فلورودها على مقدمة
 معينة من مقدما الدليل وانما كونها مناقضة
 المعارضة فقط ويكون النقض ايضا بالنسبة
 الى مجموع الدليل نقضا تفصيليا على طريق اجمال

الى اجمال وانما كونها تفصيليا فعلقة لمقدمة
 معينة وانما كونها على طريق اجمال فظ هذا
 الذي ذكرنا الى هذه المصلحة من جهة البحث من
 استدلنا على صلاحها وظيفتها الساندة في الجاحنة
 اما من طرف المعلة فالسنة اذا منع مقدمة
 من مقدما الدليل فيكون عديم فاعلى دفع
 ذلك المنع اما بدليل ان كانت تلك المقدمة المنع
 نظرية يحتاج الى نظر وكذا تنبيه كالتسليم
 المقدمة بدعوى ان لا يحتاج الى دليل ههنا
 بل لا يصح اجراؤه عليها كما قيل في موضع في ذلك
 قوله ان تبرير البديهي او الاستدلال عليه اخذ
 على اساسه او وضعه غير السلك الذي عليه
 فاستدلال والتشبيه بالاستدلال على المقدمة المنع
 وغاية الظهور على انه سيجري بعد واما التنبيه على
 شغل المقدمة الضرورية التي تنبئ الساندة فاستدل

اليه بقول كما يقول اي يقول المصلحة عند منع
 السائل هذا القول العالم متغير لاننا نشاهد
 التغير منه من الحركات والارثا المختلفة وان الحق
 المصلحة بدية ثان داله على شدة تلك المقدمة
 المنفعة كما هو ظاهر ومكتسب لسياطه وقد يجتهد
 ان يجعله قولا بدية ليعتد ان احد من ان يكون
 دية داله على شدة تلك المقدمة او غير من الدلا
 ثلة الدالة على شدة المدلولة الاولى لكن لا يتم لزوم
 التسوية هذا الشق الثاني كما سير عليك بعد
 فاما ان ينفع السائل ايضا كما ينفع الدية الاولى
 او يستلزم ذلك فان منفعه لا فاعا المذكورة تاتي فيه
 من المناقضة والمعادضة والنقض الى جمالي
 وكما ياتي هذه الافعال في هذا الدليل الثاني كذلك
 تاتي هي كلها ان الحق المصلحة بدية ثالث كذلك
 او دية فصلا بعد في اي فحينئذ ان الكلام جاديا

جاديا بين الطرفين عما ذكرنا بلغنا ان يشترط
 ذلك الكلام الا احد الامرين اما ان يشترط الدوام
 المانع فانه لا يلزم له سبب المانع كلام المصلحة الذي
 يكون بينهما مطالبات ونزاع وانما يشترط الى الختام
 المصلحة وهي يخرج عن اثبات ما به مطلوب وعده
 وذلك لان المصلحة ان قطع كلامه بالمنع والمعا
 من السائل فحصله الا فاعا والا ان لم ينقطع كلامه
 بشئ من ذلك فخرج من ان يشترط اوله لا امر ضروري
 اي فاعا ولا يشترط اليه وكون ذلك الامر ضروري
 القبول قد يكون بان يكون بدية جليا للاحتجاج
 الى المصلحة لاله عليه فيصير السائل ويقبله
 بالضرورة اما قبل التنبية بعده وقد يكون كما
 بوضاه السائل ويقبله ويكون فانما اياه ببيع
 بهما وان كانا محتاج الى الدليل في الطاعة فاذا لم
 نجد الرابع عن الانتهاء وعده فان كان الاول يلزم

الى الزام وهذا ايضا وان كان الشك اى عدم انتظام
 الى امر ضروري يلزم الى اتمام لان ح اما ان يلزم
 عن طرف الجدة الى العلة او عجز المصلحة عن الدليل
 وبيان لزوم الامر ان اذ لم ينته اذ لم المصلحة
 الى امر ضروري المقبول فاما ان شتر الى شئ لا يقيد
 الشك ولا شتر الى اصلا فان كان الاول فلهذا الامر
 اعني عجز المصلحة عن الدليل وذلك الامر الى نظ
 في انه الى اتمام المصلحة ان كان الشك اى لا ينته اذ لم
 أصح ان يستدل بادل غير متناهية يفت بمقتضاها
 على بعض من جهة التصديق فان كان بين تلك الادلة
 التوقف من جهة الحقيقة واليقين ايضا يلزم الشك
 من كل من الجهتين والا يلزم الشك على مرتبة غير
 متناهية والشك على طرف المبدأ الى الكتابين في وصف
 والى اشار الى بقاء الاول والاولى محاي متنع في نفسه
 الامر يتصور في شئ الى شئ في شئ ان الشك الى

بحال في الواقع لكن يلزم اتمام المصلحة ايضا لان لا يمكن
 اثبات امور في زمان واحد لانها لها وهو الى لان
 خارج عن طوق البشر يقتضي ايراد ادلة غير متناهية
 فله يكون مقدور لمن يكون زمان ايراد الادلة
 محصور بين الزمانين واعلم ان بعضنا من تشرع
 هذه الى سالة او رد ههنا بحثا قد توجه ذهنه
 وهو ان الشك في المبدأ على الوجه المذكور انما يستقيم على
 تقديم من السائل دليل المصلحة على طريق المناقضة
 او النقص الاجمالي اما اذا عارض السائل ومنه
 المصلحة مناقضة او معارضة او فقط فكيف يكون
 هذا على دليل المصلحة على الوجه المذكور فلا بد
 من بيان ما قلناه فقال ان كل ما يذكره المصلحة من
 النقص الاجمالي او تفصيله ومن المعارضة فهو
 يقوى دليله وكل ما يرد كذلك فدليله يحتاج الى
 وبين صفراء بان كل ما ذكره المصلحة ينقطع كلام
 السائل فهو لا يثبت دليل المصلحة واما الكبرى

فلو غير باهتة ثم ضم نية القيل المذكور وبهات
 ما ذكره للمعلل فدل عليه محتاج اليه الى قولنا كل ما يحتاج
 بقوله فهو مدعي له فاستجيب شيئا لمطها وفي
 كل من الجح وجوابه جحنا ما في الجح ففقهه اولاً
 ان جعله النقض الاجمالي من قبيل الاول مما لا ينبغي
 لانه للمعلل لا يجيب عليه الاستدلال اذا نقض الساتر
 دليله على طريق الاجمال لانه الساتر يميز عند النقض
 مدعيه لا نقضاً كتحقق الدليل ان يستدل به فلا
 بد له من شاهد يده عليه كسابق غير مرق في جواب
 للمعلل ان يمنع شأبه ويوظف ما يقال من انه المعنى
 في قوة النقض الاجمالي مما يؤيد ما يعللها هنا فان
 قلت بهذا الكلام خارج عن قاعده التعقيب لانه
 منصب في الجح فهو منع لزوم ان كل من التقابل
 الثلثة ويكتفينا فيه مجرد منع الزوم على تقدير
 واحد منها واماناً لئلا يفتقر التقابل بالبقية

الباقية فله يضربنا فيه وليس لكسره شافوا فيه غير ان
 المقدمة التي منهاها قلت المقصود من كل شأبه
 الزام للساتر هناك بان يقال اذا جعلت النقض مما
 يوجب الشك الوجه المذكور فعملك ان تجعل المعارضة
 منها ايضا لان قوة النقض الاجمالي فان رجعت عن هذا
 فنحن رجعت ايضا الزمان اياه ونقول ثانياً انه الخطأ
 لزوم التباين قضية الشك بغير هذا لان المعلل اذا
 وقع من النقض والمعارضه بالمنع اما ان يمنع الساتر
 الدليل الذي صار سالماً عنه بغيره بالتفصيل ام لا فان كان
 الاول فذلك ظلاله يقع الشك المناقضة وان كانت
 الساتر فهو داخل في شقالاتها الى امر ضروري في القبول
 على ما قلنا سابقاً نعم في هذا المقام شيء اخر وهو انه لا يجب
 ان يستدل باو لا مرتبة غير شاهدة على تقدير عدم استم
 الادلة المسترشحة اذ يجوز ان يستدل للمعلل بدليله
 آخر مما استدل به في مقدماته بدليله في لا يلزم التس

ففرض ان يكون من طرف الملة لانه تلك الادلة لا يتبع
 بعضها على بعض واتا في الجواب فقوله بعد ساعة
 الضم من الثاني ان الملة اذا ذكر شيئا ينقطع بذكر
 الساتر لقوة دليل عند المعارض والنقض الاجمالي
 فذلك الشئ لا يكون عدمه ولا سببا لاجل التحقيق ولا
 الضديق والا لوجب ان يكون على الاول مما يتوقف
 على وجود الدليل في الواقع وعلى الثاني مما يتوقف
 ترتيب تصديقه على وجودهما فان قلت اذا لم يكن الشئ
 على الدليل ثم من وجبهين فكيف يكون مقول له وجوده في
 ما فرضنا مقولا قلت في تفويده للدليل ان الدليل
 لم يكن قبله بحيث يوجبنا الطعن عند الخصم واما بعد ذكره
 فيكون معجبا اياه عنده سالما عن الشبهة المانعة ولا يلزم
 منه تفرقا حدهما على الاخر حتى يلزم التسوية ان لم يكن
 الدليل الثاني بقرينة يحصل المطا الذي هو سببه لهما
 ذكره الملة بالنسبة الى دليله فيكون الباق من

من كلامه مستدركا فتاوه واغوا وسبينا
 البحث بالثبوت من شأنه ان يعلم ما سلف ذكره من
 الاجابات لكنه قد يفقد من كانه ذكر هذه انبيها
 عليه فقال منع المقدمة من الدليل قد لا يضر الملة بان
 يكون انتفاء تلك المقدمة المنع عنه مستلزما لمطلوبه
 الذي يستدركه به الدليل المقوم بتلك المقدمة المنع
 وجوابه اى جواب ذلك المنع ان يورد الملة بان
 يقول ان كانت المقدمة ثابتة غير منقصة يتم ما
 ذكرنا من الدليل وان لم يكن يلزم المدعى كما اذا
 قيل في اثبات حدوث الزمان انما ثبت انها لا
 تلحق من الحوادث وكل ما يحد ذلك في حادثة
 بيان الكبرى حتى بعد واما بيان الضم في ذلك
 الزمان لا يلحق عن الحدوث وان يكون وهذا احادنا
 وبيان عدم الخطو بان الزمان لا يلحق عن الكون في الخير
 فلا تمان تلك الحسنة مسبوقة يكون اخرى ذلك
 الخير في الساكنة وان لم يكن مسبوقة يكون اخرى ذلك

الخليل هو خير من غيره في معرفة ربه ولا مانع من ذلك
 ذلك الاختصاص لا يجوز ان يكون مستقيا يكون آخر اصله
 كما في الحدوث فينبذ يكون خالية عن الحركة والسكون
 فلهذا لا بد من وجوده وبقوله لا يخاطب ان يكون ذلك الاختصاص
 ثابتا لا فان كان كذلك فيكون ثبوت المطلب انما هو حدوث
 الاعيان وهو لا بد انما يتم بنفسه الشئ المستحق للكون
 المسبق لانه يكون متصفا بالكون الاول وهو يقتضي
 حدوثه بل اشتباهه في بعض ما ذكرناه من ان الشئ لا يمكن
 ان يكون بعد الكمية انما هو في المواد الجزئية تنفي
 عند العلم وتكشفه ونه وتنتشر في ذهنه
 نقاشا لثبوت مشكلة العالم مفتقرا الى المفسر ومثله هذا
 القول من حيث انه يقع فيه الجحش ان يقع به في حاشا
 ومن حيث انه مسئلة في مسئلة ومن حيث انه يطلب بالدليل
 في كل مدلول من حيث انه يستلزم من الحجة يستلزم في حاشا
 واحد وان اخلفا لعل انما باقتضاه في المعنى الاول والدليل

على هذه المسئلة قوله لان العالم محدث وكل محدث
 فلهذا تنفي ان العالم لم يمتد وهو مسئلة المطلق
 بينهما فان قيل لا بد ان العالم محدث وهو مثله
 ليجزى المصلحة الخالية عن التأييد بالاستد فيقول المصلحة
 في جوابه لان العالم متغير وكل متغير حادث وهذا
 دليل ثان داله على ثبوت المقدمة المنعومة وهم
 من الدليل الاول وصغر هذا الدليل الثاني
 متاين لا يحتاج الى الدليل كما سبق فاما سلف
 واما بيان الكبرى كما بينت فيه فلهذا متغير محتمل
 الحوادث وكل ما يوجب الحوادث لا يخفى من
 الحوادث وكل ما لا يخفى من الحوادث فلهذا
 وهذا دليل ثالث مركب من مقدمات ثلث
 ينتج كبرى الدليل اعني ان كل متغير حادث و
 هذا الدليل الثالث في الحقيقة قيل من كتب
 من قبله وقد ثبت الاول منها صغر الآخر

وتلك النتيجة مطوية فتكون التفصيل هكذا ان
 كل متغير من الحوادث وكل ما هو للحوادث فلا يخ
 عن الحوادث ينتج ان كل متغير لا يخ عن الحوادث فجميعها
 صغر المقدمة الثالثة من القياس كبر وديوقد
 ولا يخ عن الحوادث فهو حادث فنقوله كل متغير لا يخ
 عن الحوادث فهو حادث وكل ما لا يخ عن الحوادث فهو
 حادث ينتج ان كل متغير حادث وهو ملط هو تلك
 النتيجة المذكورة فاعني نتيجة القياس الاول من القياس
 ان كل مطوية كما في هذا المقام بذلك القياس المركب
 النتائج وان كان مطوية موصولة بالنتائج وهذا القياس
 المفصل بالنتائج المذكور ههنا ثم على ذلك
 فقد احتاج كل منها الى البيان اما ان كل متغير محتمل
 للحوادث فهو ان المتغير يكون اشتغال الشئ من حالة
 الى حالة اخرى وتلك الحالة تكون احاطة في ذلك
 الشئ بعدما لم يكن فيه حادث وهي تلك الحالة الحادثة

الحادثة صفة قايمة بذلك المتغير المتعلق اليها
 من الحالة الاولى فذلك المتغير محتمل للحوادث
 وان المتغير محتمل لصفاته الاحالة فان قيل لا نسلم
 تلك الحالة حاصلة في المتغير بعدما لم يكن كذلك
 حتى يكون المتغير محتمل لها لا يجوز ان يكون المتغير
 في ذلك المتغير بزوال ما كان فيه من الاوصاف
 لا يحصل امره كما في ملط فليحقق كونه محتمل
 ههنا مثالا للنتيجة السند في قوله في جواب ان
 متغير المتغير لا يخ اما ان يكون محتمل امره كما فيه
 او بزوال ما كان فيه وعلى كل التقديرين يكون
 ذلك المتغير محتمل للحوادث اما على تقدير الاول
 فقد احتاج الى التقدير الثاني فلهذا كونه ان يكون
 الزوال عدم متباليا في احاد شئ ولا وصفية
 اعلاي ياتي كون ذلك الزوال حادثا ولا موصوفا
 لتلك الصفات الحادثة فتكون وجودية بالاسم

والشيء غيره مما وقد تكون عدتها كالجهد والهي
فان قلت وان كانت معدية المستمرة المارة في المارة
حيث يكون وصفها كذا لكن لا يجب كونه حاد فالحق يلزم
ان يكون موصوفه بحادث لان الاعداد النسبية
الحادث الجوهري والمعرضة لها ذببة غير متصفة
بالحدوث وان لم ينصف بالقدسية وايضا ان الحادث
غيرهم عبارة عن موجود مسبوق بالعدم والعدم
لا يصدر عنه شيء من موجود فصد عن بقية العباد
على ان يلحق بغيره يستدل به ولا بد له على ما يليق ان لا
لان عدمنا في الشيء الشئ اعم من استلزامه بانه والاعم
لا بد له على الماخضة اصل قلت اذا كان الشئ العددي
الماضي في المارة مسبوقا بالعدم وقع لا يجوز ان يكون
اذا بنا بالضرورة ان كان من النزاع ههنا كذا يجب
ان يكون حادثا لا باللفظ الذي هو وهو الموجود المسبق بالعدم
بل باللفظ السابق بالعدم وقوعه وبهذا القدر قد مضى

هذا

هذا وقد يكون عدتها لاينا في وصفه وحادث شئ
لا هذا المعنى غير كونه واقعا مسبوقا بالواقع في غاية
الظهور فله يحتاج الى بيان اصله لكنه انما يقع فيه استثناء
وقد يكون عدتها في كونه وصفا عادنا لا اعتبارا بالوجود
في مفهوم الحادث كما ذكرنا فاشارة في معرض التنبيه لوهم
بقوله ان يكون عدتها لاينا في الراه وتحقق ما ذكرناه انما
فاذا ثبت ان كل صغير في محله الحادث فتقوله كل ما هو محله الحادث
فلما خرج من الحادث لان ذلك المحل لا يخرج من قابلية ذلك الحادث
كله في ذلك ما يخرج من قابلية ذلك الحادث فخرج عن المحل
اما الضمير فيخرج ان كل ما هو محله الحادث لا يخرج عن الحادث
اما الضمير فيخرج ان محله الشئ يتبعه ان يكون قابلية قابلية
والا يلزم ان لا يكون محله محله وانما الكبرى قد ان القابلية ايضا
حادثه فيكون محله حادثا والحادث وانما قلنا ان قابلية
حادثه لا انما شريطة بان يكون محله حادثا وهو ما هو
بانما وجود الحادث فهو حادث فيجب ان تلك القابلية حادثه

اما بيان الصفة فلا تنسج الموجه لا يكون قابلاً
 لتسج بل لم ان يكون ذلك المقبول مكن الوجود حتى
 يتحققا بقا بليته بينه وبين محله وانه القابلية
 نسبة بين القابل والمقبول لا يتحقق بدون امكن
 المتبين هنا كذا قيل واما بيان اكبره فلا تنسج
 شرط قابلية ذلك الحادث امكن وجوده في
 امكن وجود الحادث في ذاته ان حدوث الشرط
 في وجوده في ذاته بالضرورة فاذا كان كذلك
 فقا بليته اي قابلية ذلك الحادث في ان يكون
 ايضا حادثا في ذاته امكن وجود الحادث حادث
 لا يمكن ان يكون اذ لا يمكن الحادث عدم سابقا
 على الشيء الواقع في الواقع مع كون العمق واستقاء
 وما لا وقوعه سابقا عليه لا يمكن ان يكون اذ لا
 يمكن ان يكون متحققا في الازل والما كان
 ذلك الشيء حادثا سابقا بالواقع واما لم يكن ان يتحقق

في الازل

في الازل لا يكون له امكن التحقق في الازل والما كان
 مكن التحقق في الازل في ذاته خلف واما لم يكن له في الازل
 امكن التحقق يكون امكن حادثا الية وهو المكن في الازل
 ان يقول ان لزوم حدوث الامكن من عدم امكن الحادث
 في الازل وهذا المكن من امكن الحادث في ذاته
 حادثا في ان هذا الحادث بشرط كونه حادثا
 لا يمكن ان يتحقق في الازل فلا يلزم من هذا الا ان لا يكون
 لذلك الشيء الحادث في كونه متصفا بصفة الحدوث
 امكن في الازل واما بالنظر الى ذاته فم يلزم ان لا يكون
 له امكن في الازل بالنظر الى ذاته لان لو كان كذلك يلزم ان
 ينطبق الشيء من الاستماع الذاتي الى امكن ذاته وهو
 في هذا خافضة بطريق المعادضة لان توجبها
 ان يقال ماد كونه في ذاته على حدوثه امكن الحادث
 ولكن عندنا ما ينفصم وذلك لان امكن ذلك يلزم الانتقال
 وخرج امكنه في ذاته في ذاته ذلك الحادث لم يكن

ممكن في الازالة كما انما واجبا لذاته او متصفا لذاته
 لجمل الخصاص والنفوت في الاقسام الثلاثة وظهوره
 جدا والاول بين البطلان فيقتضي الثاني واما بطلان
 الاخر فمن المنع لذاته ما يقتضي عدم ذاته ويصح
 ما يرد كذلك يستلزم طرمان الوجود عليه وطرا ما يرد
 كذلك تنجس المكان وجوه البتة والاما كان انفسا
 المدم لذاته يصف فان قيل المصلحة لايجوز ان يكون ذات
 ذلك الحادث ممكنا في الازالة بوجهين الاول انه
 لو كان ممكنا في الازالة كان ذلك الذات متحققة في الازالة
 والا يلزم ان يتحقق المصفة بدون الموصوف متقدمة
 عليه وهو محال والثاني انه لو كان ممكنا في الازالة بحال الذات لجاز
 ان يتحقق في الازالة لكنه لا يمكن ان يتحقق في الازالة لكان
 مما لا يصدق عليه اسم الحادث والمقدر على حذفه فيقوله
 السائل لا يلزم له ذلك الاول قوله لا يلزم ان يتحقق
 المصفة قبل الموصوف قلنا لا يلزم ذلك وانما يلزم ذلك

ان لو كان

ان لو كان الامكان متصفا بنوع ما اما اذا كان من الاعتبار
 العقلية القديمة فله يقال اذا لم يكن الامكان متصفا
 لا يكون الشيء الممكن وهو بطا بالضرورة لانا نقول لا يلزم
 ذلك ان لا يستلزم انتفاء مبداه المحول انتفاء المحل
 الواقع لكنه ممكن كما استلزم في حجب الترخيم ويقوله في
 الجواب عن التعليق الثاني لا يلزم ان يكون الشيء ممكنا
 في الازالة يستلزم ان يكون حقيقة في الازالة ممكنا بل
 وجوبه يكون ذلك الشيء متصفا في الواقع بالامكان و
 محصله ان الازالة ما طرف امكان الممكن او طرف حقيقة
 والمستلزم للحال المذكور هو الاعتبار الثاني لا الاول
 ومحله النزاع انما هو الاعتبار الاول فقط فان خلاص المصلحة
 من هذا الاعتبار لا يلزم بقوله اذا كان ممكنا حاد فاولئك
 القابلية مشروطة بذلك الامكان فتكون تلك القابلية
 ايضا حادثة كما سبق في الدلالة السابق وقوله بعض
 شرح هذه الرسالة في بيان خلاص المصلحة عن غير المصلحة

ان المراد بالامكان الذي جعلناه شرط القابلية
 ذلك الحادث انما هو الامكان الذي تفق الامكان
 الواقع بانه الامكان الذي لا يكون طرفه المخالف
 واجبا ولا مستغنيا لا بالذات وبالفرض فلو فرض
 وقوع الظروف المعاقفة لا يلزم الحال واذا كان
 المراد ما ذكرنا ففقد الامكان ذلك الحادث كان
 غير اذ لا يلزم الانقضاء وانما يلزم ان لو حدث
 الامكان الذي عند حدوث الامكان الواقع لم يكن يمنع
 ان يكون ان يكون الشيء ممكنا في الازل بالامكان الذي
 لا الواقع هذا كما هو فيه من وجوه الاوله
 ان الامكان الواقع على ما فسر لا يصدق على شيء
 من المفردات اصله اما على الواجب الذي فطره واما
 على الممكن الذي فطره سواء كان موجبا او معدوما
 ينتج ان يكون طرفه المخالف اجبا عن الامتناع
 والوجوب بالذات وهو لا يتناقض اذ اذا كان

المراد بالامكان الذي جعلناه

المراد

المراد بالامكان هذا الامكان الواقع لا يتبدل
 من الدليلين الذين ذكرهما هذا المتأخر في
 اشتراط القابلية بالامكان وجود الحادث فان شيئا
 منها لا يستلزم احدهما والآخر لا يقتضيه
 هناك فادجيب اليه فتدبر والثالث ان كل حكم
 انما يفهم منه ان دفاع المعارضه بالنفيين المذكور
 لا يدفع المنع المتأخره ويمد هذا فيفقد
 في فعله فقد حدثت القابلية لا يخرج من ان يكون
 القابلية من الوهم وجود ذلك المتغير اذ لم تكن
 تلك القابلية كذلك فان تلك القابلية لازمة
 فيخرج وجود متغير الذي هو محله الحادث
 منها لا لا المحذور ينتج خطوه عن لازم فثبت انه
 من الحوادث وان لم تكن تلك القابلية من لوازم
 تكون عرضا متارقا له وان كانت القابلية عرضا
 متارقا للمتغير يكون المتغير قابلا لتلك القابلية ايضا

تحتها لا الاول فعلى هذا لا يلزم من ازالة المحل ازالة
 الحادث في الحالة ثانية لا يلزم من ازالة المحل ازالة
 يمكن دفع هذا المنع بالفتاوية وهاتين الحوادث في
 ههنا الحادث في الازمنة ثانية لا يلزم من ازالة المحل ازالة
 على الحادث في الخارج من قابلية حادثه وتلك القابلية
 في ان تكون لازمة لذلك المحل والزم التسل
 في القابليات الغير المتناهية فعلى هذا يكون محصل
 المحل ان كل ما هو محله الحادث في الخارج عن الحادث في الزمنة
 وكل ما لا يخرج عن الحادث في الزمنة وكل ما لا يخرج عن
 الحادث في الزمنة فهو حادث فينبغي دفع المنع المذكور
 وهو ظن السائل ان يمنع لزوم التسل المحل فيفقده
 انما يلزم ذلك ان لو القابلية امور لا يتوقف بعضها
 على بعض لا الاول لكنه ممنوع كيف وانها تبيين
 القابلية والمقبولة كما في ما سبق فتكون متاخرة
 عنها وليس سلكنا ذلك لا يفي ذلك بل لا بد من

من ان تكون القابلية وجودية وذلك ممنوع وكذا
 امور لا نسبة بغيره ايضا وان سلكنا ذلك لكن يجب
 عليه لا يكون تلك القابلية اسبابا معدة وهو ممنوع و
 السامع ان يمنع هذا العلم بطريقنا فقتضه على وجه
 العارضة فيقولون وان سلكنا ذلك اي وان سلكنا
 ان ما ذكر من الدليل بدله علم حادث العالم ولكن غرضنا
 ما ينبغي وذلك لان كل ما لا بد منه في متفرقة ثانية
 تعالى في الجاد العالم لا يخرج اما ان يكون ثابتا في الارز
 او لم يكن كذلك والناظر في هذه لا يكون جسيما لا بد
 في القشرية حاصلة في الارز مستلزم للمحل وبطلان
 المزعم لازم لبطلان لازم واذا بطلنا اننا من
 القسمين فتعين الاول ويؤيد بكونه جسيما لا بد منه
 حاصلة في الارز ولما قلنا ان الناهية محال مستلزم للمحل
 لان كل ما لا بد منه لو لم يكن حاصلا في الارز يكون بفضه
 حادثا لو كان حقيقيا ثانية لا يلزم من ازالة المحل ازالة
 في يلزم احد الامرين اما ان يكون الحادث قد سبق له

بين العلم والسياسة وهما باطلان واحسانا
بيان المذمة فافاده لقوله لان كل ما لا يدركه
من شئبه الله تعالى في الحاد ذلك الحاد الذي
هو بعض ما لا يدركه في تافه الله تعالى وجود العلم لا يح
اما ان يكون ثابتا في الازل او لم يكن كذلك فان كان
ذلك المجموع حاصل في الازل يلزم قدم ذلك الحاد
لاستنتاج خلف المعلول عن العلة التامة وان لم يكن
ذلك المجموع حاصل فيه فبعضه يكون مما يوجد حاد
واستلزام فيه اي في ذلك البعض كلفه الاول اي كلفه
كالكلام في البعض الاول بان يرد وجوده لا يح اما ان
جميع ما لا يدركه من شئبه الله تعالى في ذلك البعض
الثاني محققا في الازل ولا يكون محققا في ان كان الاول
يلزم قدم ذلك البعض الذي فرض حادنا وان كان الثاني
ينقل الكلام الى ما ايضا فله في اما ان تنزل تلك السلسلة
الى بعض يكون ما لا يدركه في محققا في الازل او لا
يلزم في اما التقدم اي قدم الشئ المعروض حادنا على تقدير

على تقدير انها تلك السلسلة او ان تنزل
 العلم على تقدير عدمها وان ثبت امتناع الاستنتاج
 من الترتيب ثبت الشئ الاول منه وهو ان كل ما لا يدركه
 له في المنة في الحاد الله العالم حاصل في الازل و
 في يلزم ازلية العالم لان كان حادنا على ذلك التقدير
 فاختصاص حدوثه بوقت معين وهو وقت حدوث
 العالم لا يخفى من ان يكون لا مزايد ما كان في الازل
 او لم يكن ذلك الامر لا يزد فان كان الاول يلزم ان
 يكون كل ما لا يدركه في المنة غير حاصل في الازل التقدير
 ان حاصل فيه يلزم ان يكون كل ما لا يدركه في المنة
 الحاد العالم في الازل حاصل وغير حاصل وهو
 لاستنتاج اجتماع الحصة وعدم الحصة في وقت واحد
 ضرورة وان كان الثاني في الازل وان كان ذلك الاختصاص
 لا لا مزايد لم يكن في الازل يلزم رجحان احد جانبي
 المحرك لا يخرج ويؤكد على يد من العقل وما بيان

الملائمة فلان اذا كانت قائمة اذلية يكون نسبة
 حدوثها الى جميع اجزاء الاوقات على السوية
 فاختصاص حدوثها بوقت دون وقت يكون رجحانا
بالحجج بغير شبهة فان قال المعلق قد دفع شبهة
السائل لانه ان التي حجج من غير حجج مح
فذلك النوع مما لا يفيد المعللة لا يضر السائل
في تلك المعارضة لانه السائل يريد وبقوله
من ان يكون التي حجج بل هي حجج محالا اوله يكون
كذلك فان كان محالا لم يرد ما ذكره من الدليل
سالم عن هذا النوع وان لم يكن محالا مجازا وجاد
العالم بدونه المقتضى فبطل اصله ليلكه كونه
كبيرا غير ثابت حج وهي ان كل محدث فله مقتضى
 وحاصل هذا الكلام اثبات المقدمة المنقولة
 على سبيل الاثر ان هذه المقدمة لا بد ان
 يكون ثابتة عند كونه اعتقاد كونه كل محدث

محدث فله مقتضى وهو بمنزلة استحالة الترجيح
 بلا مرجح وجوابه ح بالنقض والجماع كما بقوله
 المعللة ما ذكره من الدليل المورد في مقام المقادير
 بجميع مقدماته غير صحيح بدليل الخلاف في خلاف
 الحكم المطاعنة في الحوادث التقسيم مع تأخر ابواب
 جميع مقدماتها فيها ويمكن ان يجاب عن دليل السائل
 بطريق المناقضة ايضا وجيبه ان يقال لانه ان
 السائل لم يهتد من المستحلات وانما يكون كذلك ان
 لو كانت تلك الاسماء الغير التاهية مجتمعة في الوجود
 لكنه مما لا يجوز ان يكون من الاسباب المعدة والمعدلات
 ليس لما ذكره ان يجتمع في الوجود واذا ثبت صفه
 الدليل المورد في اثبات احتياج العالم الى المقتضى
 وهي ان العالم محدث فنقله في اثبات كبراه وهو
 قولنا ان كل محدث فله مقتضى لان كل محدث
 وكل ممكن فله مقتضى وصفه هذا الدليل ظاهرة
 واثبات كبراه فنقله في بيان ان الممكن لا يقتضيه ذاته

ذاته شي من الوجود والعدم وتلك كان واجبا او
 منتزعا وهذا فيكون حصول الوجود له من متز
 البينة لا متزاج ترجح احد طرفي الممكن المساوي للطرف
 الاخر لا مرجح وذلك من بدريات الاحكام العقلية
 وانصف الامن هو طر يفتضيات المفكر منها
 وانصف الامن هو طر يفتضيات المفكر منها
 اصلا واذا كان كذلك فيصدق ان العالم لم يمتدش
 وهو حكم المط من الدليل **الفصل الثالث** في المسائل
 التي ابدعناها ونذكر ههنا ثلاثا فيها وفيه اشعار بان
 المسائل التي اخرجها المصنف من كثره لكن ذكر بعضها
 منها ههنا المسئلة الاولى من علم الكلام وهو علم
 يقتدر به مع على اثبات العقائد الدينية على الغير
 المتوجهة والوجه اياه باري بالحق وفيه الشبه و
 المسئلة الثانية من الحكمة وهي علم باحث عن
 احد الاعيان الوجودات غير ماهية عليه في نفس
 بقدر العلاقة البشرية والمسئلة الثالثة من علم

من علم الخلق وهو علم يقتدر به على حفظ اى وضع كادى
 هدم اى وضع كان يقدر الامكان المسئلة الاولى من
 الكلام فتقوله ان واجبا لوجود واحد وهذا هو المدعى
 وحججه طر واثباته فتقوله لانه لو لم يكن كذلك لكان
 اكثر منه وانفرد لانه يكون ذلك اكثر شيين واذا كان
 شيين فلا يخرج من ان يكون بينهما ملازمة او لا يكون كسبيل
 الاشتق منها فيلزم ان لا يكون شيين لان فساد الاثنى
 يدعى فساد المعلوم وانما قلنا انه لا يجوز ان يكون بينهما
 ملازمة لانه لو كان كذلك يلزم ان يكون بين الواجبين
 علاقة توجب اثنان من ما و ذلك يوجب الاحتياج الى
 احتياج احد الواجبين الى الاخر واحتياج الواجبين
 لانه يوجب كانه وامكان الواجبين بدو اثباته فتد ان يكون
 الملازمة بينهما موجهة للاحتياج في فان قال المعلق اذا
 كان بين الواجبين ملازمة يكون احدهما ملزوما
 والآخر لازما كالحال والمعلوم يحتاج الملازمة فيكون

هذا هو المطلوب

الواجب الذي هو الملزوم يحتاج الى الذي يما للآدم
ويطلب وايضا اذا كان هناك علاقة موجبة للآدم
يكون واجبا لوجود محتاجا اليها ولا يلزم ان يكون
ذلك الواجب تلوا للواجب الاخرى غير احتياج الى
تلك العلاقة فلا يكون سببا موجبا للاستلزام
وهو لا يلزم خلافه فانه فقوله ان اردت باحتياج
الملزوم الى اللازم احتياجه كجوابه وتحتق مفع
وان اردت باحتياط اليه في ملزم وميته فلم
لكن لا يلزم منه ما يتلوا في واجبة الواجب ولا يكون
كذلك ان لو لم من احتياج الواجب في ذاته
ووجوده الى غيره وهو ثم كيف وان الواجب تلزم
لصفات اللازم لذاته مثل العلم والحياة والقدر
وغيرها مع انه ما لم من انتفاء واجبيته وهو
وعدم اللازم ايضا لان لو كان كذلك يلزم جواز
الانفكاك بينهما لان لو لم يكن كذلك لزم اللازم
بينهما

بينهما والآن بطلان ما هملت قدس بخلافه واما بيان
اللزوم فلا يلزم الملازمة عبارة عن استيعاب الانفكاك بين
الشيئين وانما يجري الانفكاك بينهما الى غير ذلك الاستيعاب
بالضرورة والانفكاك فيهما كاحتياج لان لا ياتي الا بان
يتحققا معا لا يتحقق الاخرى ذلك بطلان واجبا لوجود
لا يمكن عدمه وتلك ما كان واجبا وهو كانه وانما كان الانفكاك
بينهما محالاً فكذلك جواز لان جواز المحال محال وفيه اي في هذا
الدليل مع لطيف دقيق وهو ان يقال ان عنيت بجواز الانفكاك
فكان في ذلك ان عدم الملازمة بين الواجبين يوجب جواز
الانفكاك بينهما جوازاً قتران هناك وهو وجودا لهما
مع عدم الاخرى فلم ان الملازمة من عدم الملازمة هو هذا
العلم ان لو لم يكن بين الواجبين ملازمة يلزم جواز
الانفكاك بينهما بهذا المعنى لجواز ان لا يكون بين الشيئين
من ملازمة مع شعبة ما في الواقع بالضرورة كقولنا ان كان
الانسان حيوانا كان الله موجودا وان عنيت بجواز

شئت احدى هاتين الواقعتين ^{من} بغير احتياج الى المآخذ حتى ساء ما كان ذلك
 الاخر تانيا فيه او لم يكن فذلك لادم ولكن لما قلنا بان
 يعني ان هذا الامر لادم من عدم اللزوم بين الواجبيين
 لكنه لا يمكن ان يرد من دليله ويكون عن هذا الدليل بطريق
 التفضل ايضا وتوجيهه ان يقال ان دليلكم هذا يجمع مقدماته
 غير صحيحة لا توجب ان لا يكون شي نعمة شي واللام بعد ^{الظن}
 بلا اشتباه ولما بين اللزوم فيقول فيه ادرك ان ذلك
 فيجرب اما ان يكون الموجب مستلزما لمفعوله لا سببا الى
 شي منها اما لانه لا يوجب احتياج للزوم الى اللاحق
 كما ذكرتم فيلزم ان يكون العلة الموجبة محتاجا الى مفعولها
 وهو محال وعدم اللزومة ايضا لان بوجوب جوارز لا تفكك
 المفعول عن علقه الموجبة وهو محال لان يستلزم جوارز الخلف
 وهو محال كما ترى فيكون جوارزه ايضا في المسئلة الثالثة من الملكة
 وهي قولنا واجبه الوجود يجب ان يكون موجبا بالذات
 وهذا هو المدعى ونجزم ان الموجب بالذات ما وجبه صدور ^{الشيء}

بل ان لا يوجب شيئا بل يجوز ان لا يوجب شيئا

عنه

عنه ان شاء او لم يشا والفاعل بالاختيار هو الذي انشا ^{الفعل}
 وان شاء غيره والفاعل استدلاله على فاعله فيكون ^{الفاعل}
 موجبا بالذات لانه فاعلا بالاختيار وان شاء بطلان المقدم مثله
 اتيان الملازمة فظلاله لا واسطة بينهما واتيان بطلان
 ان شاء فلا يمكن ان يكون الموجب بالاختيار فخرج من ان يكون فاعله
 جابر او لم يكن ويحل ما يبط فاقوله بكونه فاعلا بالاختيار
 باطلا ولما قلنا ان كل واحد من القسمين بطا ما امتنع
 جواز الفعل فيثبت لانه لو كان فاعلا لزم احد الاسمين
 المتضمنين وهذا كونه الارادة حاد ثا وكونه الفاعل بالاختيار
 موجبا بالذات ولا شك في كونهما من المستغاثات وانما قلنا
 لزم احد هذين الاسمين المستحيلين لانه لا يخرج من ان يكون
 له قصد الارادة في ذلك الفعل او لم يكن فان كان يلزم
 حدوثه ففعله على تقدير اتيته لا ينافي متعلق القصد
 والارادة فيجب ان يكون معدوما محال القصد والارادة
 لاستناع القصد الى الجاد الموجود يحصله الحاصل وهذا

اللازم هي الامور التي هي من الامور المستعينة وايضا يلزم على
 ذلك التقدير ان يكون ذات محلة للفعل الحادث كانت
 فعل الشيء وصفه قائم بذاته فيكون الذات محلة له وان لم يكن
 في ذلك الفعل الصادر عنه قصد والارادة لم يكن موجبا
 بالذات لافاعه بالاختيار فيفلا في خلا في المقدرات بيان اللزوم
 فلو ان المراد بالحيث ليس انما يصدر عنه العقول بل قصد والارادة
 هي من الاشياء من الامور المستعينة والبيان امتناع
 جواز فعله في الموضع فلان اذا لم يكن فعله جازما فيكون
 مستغنا في نفسه فاوجب صا حكمة فيلزم الانقلاب المذكور
 ههنا فيلزم ان يكون بالشيء من الامتناع الشيء ذاته الى
 الامكان الذاتية وان كان الامر من كون الموجب فاعلم بالا
 اختياره فيبطل بطور لزوم ايضا وهو كونه محتاسا
 فيكون فيلزم ان يكون موجبا بالذات ان لا واسطة بينهما
 واذا انتفى الموقر تعين الشا وهو خط هذا تقرير
 الدلية وفي نظره وجه ان يقال ان الارادة انما هي

الاشياء فلا اعتبار ان احد هما ان يكون الارادة ظرفا
 لاحكامه اي يمكن في الموضع ان يكون ذلك الشيء موجودا
 في الما وقع سواء كان وجوده اذنيا كالمكان او لا يكون
 والثا ان يكون الموضع ظرفا لوجوده فيكون ذلك
 الشيء الموجود اذنيا السمة واذا عرفت هذا فتعلم
 تحتاد انه يجوز ويمكن في الارادة ان يوجد فعله فيجب
 في وقت من الموقرات فيلزم شيئا ذكره لاحد و
 العمل على تقديره في ذاته ولا ان انقلاب من الامتناع
 الذاتية لا يمكن ان تتأمل وقد يقرر الورد عليه بطريق
 آخر وهو ان يقال ان ارادة الجوار المعه في الموضع
 في الموضع المحال الذاتية فيفصح تحتاد انه جائز فيه
 تعلم ان كان له قصد يلزم ان يكون الشيء الارادة
 حادثا قلنا لا في ذلك وانما يلزم ان لا ان لو كان للفعل
 وجود في الارادة وليس كذلك بل هو مكان فيه ولا يلزم
 في ذاتية الاحكامية الوجود وانما هي في ذاته

ان جازا لهدم جواز ان يراد منه مضمنا احد ههما
 ان يكون الشيء بحيث يصح طرانا الهدم عليه بالنظر الى
 مجرد ذاته وان لم يصح ذلك بالنظر الى علتة المرجبة بناء
 على انه باضر ودية الجواب في الخارج كما في العقلة الاولى
 بالنسبة الى الواجب عندهم فان العقلة الاولى لا تنفي
 كوجوده بالنظر الى ذاته فيكون عدمه جائزا بالنظر
 اليها وان لم يجز ذلك بالنظر الى وجوده وجب الوجود الثاني
 ان يصح طرانا الهدم عليه في الواقع بان لم يكن عند المرجبة
 اياه ضرر يرافيه واذا عرفت هذا فنعلم ان اردتم مجرد
 الهدم ههنا الغير الاولى فختار ان المصلحة الاولى جائز
 الهدم وانما فرقكم ان امكن عدم المصلحة يوجبا كان عدم
 الهلة ثم مستند ما ذكرنا من العقلة الاولى بالنسبة
 الى الواجب وان اردتم به جواز المصلحة الثانية فاخترنا ان يجوز
 عدمه ولا يلزم منه ان يكون العقلة واجبا للوجود ولما
 يلزم ذلك ان لو كان ذلك مستلزما لجواز هدم الغير موجبا
 لاستفاد المصلحة الثانية ويومر مستند ايضا ما مر مما ذكرنا

انفا

انما تنبيه اي هذا الكلام المذكور تنبيه على جواب دخل
 مفرد على المعارضة المذكورة ههنا وتقرير ان يقال
 لا يمكن للسان ان يعارض المصلحة في الدلائل العقلية
 لان السائل انما سلم دليل المصلحة صدق بل يترجم ان
 يصدق المدلول ايضا لان صدق المدلول يترجم بصدق
 لادعاه وتبليغه فعلى هذا يلزم ان يكون استدلال السائل
 على ما ناقش المدلول موجبا بصدق المدلول فاضيق وهو
 فيكم هذا لا عارض نقض الدليل المعارضة على سبيل
 الاجمال او تقرير الجواب ان يقال ان تنبيه ان يكون المعارضة
 في المقصود بان نقض الجمالي للدليل الذي استدله به المصلل
 على مطلقه ان ما ذكرناه السائل في مقام المعارضة هو ان دليلكم
 لو اجمع مقدماته صحيح لما صدق ونقض صدقها لم
 يكن عندنا دليل على صدقها فربما يكون صحيحا فيكون محذور
 المعارضة نقض الجمالي لا يقابل على دليل المصلحة
 يستلزم ان يستلزم به النظر المذكور وفيه ما خسر
 الكلام ههنا بالمعارضة في الدلائل العقلية لانها ملزمة

بالنسبة الى عدد لا يتناهى فالادلة التعليلية او ما راد
 على تحقيق الاول والآخر تحققا اذ ان الشيء تحقق ذلك
 الشيء السنة الثالثة من علم الخلافا الشافعية مع الاب
 اجبار البكر لما لفت على النكاح ظ فالجاء واصل الى حنفية
 رحمة الله فيهما ان عمدة الولاية الصفر واصل الشافعية
 كما هو لنا فيه ان احد الوحيين ثابتة وهي الولاية ثابتة قيل
 الاجبار والاما كان من الوحيين تحقق ولاية خاصة ومنه
تحقق ولاية خاصة بل من ان تحقق مطلق الولاية الذي هو المطل
 ههنا لان شيء العام من طريق ثبوت الخاص جزيا وانما
 قلنا ان احد الوحيين ثابتة لا من ان يكون شمس الولاية
 للوحيين الذين احدهما وقد اجبار والآخر سابق عند
احد الوحيين مطلقا شمس وجود الولاية للوحيين
من طريق عدمه او لم يكن عند وايا ما كان عند من الولاية
وعدم ما يلزم احد الوحيين الى اصح اما اذ كان عند
فقط من شمس الولاية على تقدير عند سواء تحققا
او لم يكن يلزم احد الوحيين اما على ملا فلا يحتاج الى البيان

والمطلوب من الولاية هو العلم بالولاية

لانه

مطلوب

لان استلزام الحكم بجميع الامرين احدهما في غاية الظهور وانما على
 النفاذ فلا انتفاء الشيء بغير انتفاء ذلك الشيء فاذ لم يوجد
 احدهما من الشموس يلزم شيئا الاثران الذي هو من جهة المطل فان قلت
 لايجز اما ان يكون مطلوبا بقوله احد الشموس مطلقا بعض الشموس فمن المجموع
 وبعضه ما على المطلوب وسبيل الى الشيء من الاحتمال ان الاول قد يلزم
من انتفاء المطلوب انتفاء المجموع وهو يلزم بجواب الاول المطلوب وهو الانتفاء فلا يلزم
انتفاء بعض الشموس من الشموس ان اصح يلزم لا من الشموس للمطلوب ان الاول
مطلوب ان الشموس ان لا يحتاج الى البيان ان الاول قد يلزم من الشموس
كما هو مطلوب ان الشموس ان لا يحتاج الى البيان ان الاول قد يلزم من الشموس
 ذلك يستدعي ان يكون شيء احد الامر من متناهي وهو كالامر حيث ينال الاول من الامر
 وصحة المطلوب وهو المطلوب لان المطلوب ما هو الولاية التي تكون واقعة او
 محتملة في الواقع فمن يقع ذلك في الامر من حصول الولاية في الواقع لا يحتاج الى الولاية
وتقيضا او على تقدير من يلزم المطلوب لان الامر ان انتفاء احدهما لا ينال الاول
وذلك لان في ههنا شيء آخر يلزم من ان لا يكون هنا مدار من الولاية وذكر
مناط انتفاء ما يلزم ههنا لان الامر لا يحتاج الى الولاية لان الامر لا يحتاج الى الولاية
لما دفع بعد آخر في الواقع فمن يقع ذلك في الامر من حصول الولاية في الواقع لا يحتاج الى الولاية
في موقعه وذلك لان ما هو الولاية التي تكون واقعة او محتملة ان الاول قد يلزم
شمس الولاية للوحيين عند احد الشموس ان لا يلزم من الشموس لان الولاية عند

وانما دفع الولاية

Copyrighted material

ليست مدار النقيض شمولاً لعدم وجوده في نفس الشيء الواحد أو
 الحقير أو بين التوحيدين ثبت نقيض شمولاً لعدم سوا كانت العلية متحققة ولم
 يكن كذلك وفي الحقيقة أن ادعاء هذا الكلام أن شمولاً لعدم نسبة الاحتقالات
 وعدمها على الشواكل لم يكن يفيد ذلك احتمال العقل في عدمه في
 مقام التعليل وإن اردت استواء نسبت في الواقع في نفس الشيء في الجواز أن
 يكون كل شيء شمولاً لوجوده ولا فرقاً بحيث لا ينفك عن تلك العلة لا يتحقق نقيض
 شمولاً لعدمه وذلك إذا لم يكن العلة مدار نقيض شمولاً لعدمه على تقدير انتفاء
 العلية أيضاً لأن العلية إذا كانت ثابتة كان نقيض شمولاً لعدمه ثانياً عند
 عدم جحش أن يكون ثابتاً في الجملة ولا شيء وإن لم يكن نقيض شمولاً لعدمه
 ثانياً على تقدير انتفاء العلية أيضاً كانت العلية مداراً له وجوداً وعدمها هـ
 بيان الملازمة أن نقيض شمولاً لعدمه يوجد على تقدير وجود العلية كما ذكرنا
 في فات عدمه على تقدير عدمها يلزم الدوران وجوداً وعدمها البتة وفي هذا
 المقام أيضاً نظر في الملازمة بين الشئيين ليستلزم الدوران بينهما كما
 استلزم في الشواكل وتامراً في خبره أن يكون وقوع عدم نقيض شمولاً لعدمه
 على تقدير عدم العلية اتفاقاً غير ناش عن الدوران من جهة عدمه كما في
 سائر العلوم المجمعة في الواقع اتفاقاً أيضاً أن هذا الذي هو أن كان صحيحاً بجميع
 مقدورها أن يكون المستوي بالذات معكناً لما يجب له وجوده وهو في لذهاته
 بما بيان الضرورة في القول أن المنع بالذات لا يكون من أن يكون ممكن بالذات

بأدكان الخاص ولا فإن كان ذلك لأن شمولاً لعدمه لشيء خاص
 وإن لم يكن ذلك فذلك يجب أن يكون ممكن لوجوده ولا يلزم أن يكون إلا مكان
 الخاص مداراً لا مكان العام الذي ذكرناه وجوداً وعدمها هـ
 نقيض شمولاً لعدمه فاما أن يصدق شمولاً لعدمه للتوحيدين والآخرين وأما مكان
 من شمولاً لعدمه للتوحيدين بين التوحيدين بغير شمولاً لعدمه على جديدين الخاصين
 وهو المحل من التوحيدين المذكورين لملطف التوحيدين الذي هو المحل الأول كما ذكرنا
 في صدر البحث فإن قيل سلمنا أن العلة المذكورة بغير علة شمولاً لعدمه
 للتوحيدين بالنسبة للأحاد الشموليين لمدار النقيض شمولاً لعدمه التوحيدين لها
 في الواقع وفي نفس الأمر لم قلتم أن ذلك على تقدير عدمه شمولاً لعدمه
 للتوحيدين يجوز أن يكون ذلك التقدير المذكور محالاً والمحال جازم يستلزم
 المحال وهذا النوع على تقدير يسمى بنوع التقدير وهو من الأمور الثانية
 في الواقع على تقدير امر محال مستند ما ذكره من قول جواز التقدير
 محال والمحال جازم أن يستلزم المحال وجوداً لا نقول هذا النوع لا يضرنا
 لأنه في محال أن يكون ذلك التقدير ثانياً في الواقع محال في محال الوكان
 ذلك التقدير ثانياً في نفس الأمر ثم ما ذكرناه من الدليل على ما عدا المنع
 المذكور وإن لم تكن ذلك التقدير ثانياً في نفس الأمر يلزم شمولاً لعدمه العلية
 ولا يلزم ارتفاع النقيضين وبها خصل الحق كما في التعليل الأول
 من التوحيدين المذكورين ثم الكتاب بعنوان الله الملك الوهاب تاريخ سنة

جامعة الزيتونة
 المكتبة المركزية - قسم المخطوطات